

خطة "الفصل" التي قدمها

وزير الشرطة الإسرائيلي إلى رئيس الحكومة.°°

هدف الخطة

تُعرض في [هذه] الوثيقة خطة ستُدمج في الوسائل والجهود الأخرى الهادفة إلى إحباط الاعتداءات قدر الإمكان، من خلال تقليص الاحتكاك الجماعي وغير المراقب وتعزيز المراقبة على المعابر المرخصة من المناطق [المحتلة] إلى الأراضي الخاضعة للسيادة الإسرائيلية، وهو ما يصعب على العناصر ذات النشاط التخريبي المعادي إدخال وسائل قتالية إلى إسرائيل بهدف ارتكاب اعتداءات.

١- تحديد مسالك عبور خاضعة للمراقبة (لفترة المرحلة الانتقالية) من أجل تزويد إسرائيل بوسائل تمكنها من أن تجعل من الصعب فعلاً دخول أشخاص غير مرغوب فيهم إلى الأراضي الخاضعة للسيادة الإسرائيلية، وإدخال الأشخاص والسلع المسموح بها من هذه المعابر المراقبة فقط.

٢- في المساحة التي ستنشأ بين المعابر، ستنشط دوريات معززة مزودة بوسائل متطورة، أما في جزء صغير من المساحة المذكورة (نحو ٢٩ كلم) فسيقام سياج ملائم، مصحوباً بمراقبة متطورة ومتحركة.

٣- إن إقامة هذه النظام في حد ذاتها لا تعني بأي حال قراراً بـ "القطع" أو "الإغلاق الدائم" أو بـ "الإغلاق المؤقت". إن مغزاها هو: أ) سيدخل السكان الفلسطينيون إلى الأراضي الخاضعة لسيادة إسرائيل عبر هذه المعابر المرخصة فحسب. ب) سيكون عدد ونوعية السكان الفلسطينيين الذين سيسمح لهم بعبور هذه المعابر المرخصة مرتبطين بالواقع الأمني اليومي.

الموقف الفلسطيني والدولي من الخطة

° كانت الحكومة الإسرائيلية قد ألغت، عقب العمليات الاستشهادية المتكررة، لجنة برئاسة وزير الشرطة موشيه شاحل، من أجل وضع خطة للفصل الأمني بين قطاع غزة والضفة الغربية من جهة، وفلسطين إلى ١٩٤٨ من جهة أخرى. وضمت اللجنة في عضويتها رئيس هيئة الأركان، ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، ومدير ديوان الحكومة، ونائب وزير الخارجية، والقائد العام للشرطة، وضباطاً كباراً آخرين. وبعد التداول، وضعت اللجنة خطتها (متضمنة توصياتها)، التي ننشر أساسياتها هنا.

°° "هآرتس"، ١٢/٤/١٩٩٥.

- ١- في هذه المرحلة، يمكن القول إن الأطراف الدولية والعربية (وعلى رأسها الفلسطينيون) لم تبلور حتى الآن موقفاً واضحاً من الموضوع، وذلك يعود أساساً إلى أن الخطة ليست واضحة لها بعد، ولا مغزاها (الفعلي، السياسي، الاقتصادي)، ولا كيف ستؤثر فعلاً في الحياة اليومية للجمهور الفلسطيني.
- ٢- تكمن المصلحة الإسرائيلية في أن تلحق انعكاسات الخطة أقل ضرر ممكن برفاه الجمهور الفلسطيني، وفي أن تسبب أكبر قدر ممكن من الأضرار والصعوبات للجمهور الذي يتوجه هدف الخطة إليه، أي: خطط ونشاط العناصر التخريبية المعادية بكل أنواعها.
- ٣- إن التبعية الشديدة إلى هذا الحد التي تربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي ستتحول في المستقبل القريب إلى المسارات والأطر الخاصة بالتعاون الاقتصادي التي تم تحديدها في اتفاق أوسلو، والتي يلتزمها جميع الفرقاء، ولا مصلحة لنا في الإخلال بهذا الاتفاق أو الظهور بمظهر من يخل به.

الإعلام

- ١- تأكيد أن الإجراء في أساسه يقع في نطاق القرارات السيادية لإسرائيل، وأن الأمر لا يتعلق بإجراء من طرف واحد يتعارض مع [نص] اتفاق أوسلو وروحه.
- ٢- تأكيد أن الأمر لا يتعلق بتاتاً بترسيم حدود، بل بترتيبات أمنية مؤقتة ومرنة لا تشكل سابقة في المفاوضات بشأن التسوية الدائمة، بأي شكل كان.
- ٣- شرح، في الوقت نفسه، واسع ومفصل قدر الإمكان للإجراءات الاقتصادية الفورية، التي هدفها أن تؤدي بصورة حثيثة إلى تغيير الوضع الاقتصادي ومستوى حياة السكان العرب.
- ٤- تأكيد أن هذه الخطة تهدف إلى إضافة دمك في غاية الأهمية إلى النضال ضد العناصر الساعية إلى تصفية مسار أوسلو.

الجيش الإسرائيلي

• الافتراضات الأساسية التي قدمها الجيش الإسرائيلي إلى اللجنة:

- أ- إن الجهود الرامية إلى "تصدير اعتداءات" من يهودا والسامرة وغزة إلى داخل دولة إسرائيل ستتواصل، بل ستتزايد. ولا يمكن منع الاعتداءات الصادرة من يهودا والسامرة وغزة إلى إسرائيل منعاً باتاً، لكن يمكن تقليصها باتخاذ ترتيبات قوية ووسائل ملائمة.
- ب- ستستمر سياسة تشغيل محليين من سكان يهودا والسامرة وغزة. ومع ذلك، ستستمر ظاهرة مخترقي الإغلاق والباحثين عن عمل غير قانوني.
- ج- إن أسلوب فرض الإغلاق الحالي (حواجز ثابتة) واضح للفلسطينيين (مخربين وباحثين عن عمل سواء بسواء)، وهم يمرون عبر الحواجز أو يدورون حولها من دون أية مشكلة.

د- سيؤدي تطبيق خطة "قوس قزح ب" إلى تقليص ملموس في القدرة الإحباطية للجيش الإسرائيلي، وهو ما يفرض علينا الاستعداد للقيام بأعمال أمن جارٍ معززة في منطقة خط التماس [بين إسرائيل والمناطق المحتلة] ، بسبب ضعف السيطرة على الأرض أو لانخفاض في مستوى التغطية الاستخبارية، وذلك مع إعادة الانتشار الجديدة. ولذلك، فإن أي استثمار في منطقة خط التماس صحيح من وجهة نظر بعيدة الأمد.

• أسس الخطة التي قدمها الجيش الإسرائيلي :

- أ- يتم تأسيس المعابر وتحسينها وفقاً للتصور الخاص بعملية التفتيش.
 - ب-يقام ما مجموعه ١١ معبراً مختلطاً لمجموعتي السكان، و ٧ معابر للإسرائيليين فقط.
 - ج- يتم تغيير ترتيبات الدخول إلى إسرائيل على نحو تزداد معه قدرة الفرض والردع والعقوبة، عبر تغييرات في القوانين ونشر أوامر ملائمة.
 - د- تنفذ أعمال أمن جارٍ في منطقة خط التماس التي سئعلن منطقة عسكرية مغلقة.
 - هـ- وضع عوائق في منطقة خط التماس لمنع الدخول من مسالك ارتجالية، ووضع وسائل إلكترونية لكشف المتسللين.
- تبلغ تكلفة خطة الجيش الإسرائيلي التي اقترحت على اللجنة: ٥٨٧ مليون شيكل - تكلفة لمرة واحدة، ١٤٨ مليون شيكل - تكلفة سنوية.

جهاز الأمن العام (الشاباك)

• الافتراضات الأساسية التي قدمها الجهاز إلى اللجنة:

- أ- إن الإرهاب الفلسطيني سيتواصل. وستستمر محاولات تنفيذ اعتداءات ضمن الخط الأخضر، بل إن جزءاً منها سينجح. ولا مجال لتوقع أن السلطة الفلسطينية ستعمل على إحباط هذه المحاولات بنجاعة تفوق ما مضى.
- ب- إن الفصل الكامل ليس عملياً في المدى القصير لأسباب اقتصادية وديموغرافية وسياسية وتقنية وإعلامية، ولا يمكن سد جميع الفجوات القائمة اليوم. والنموذج المقصود هو "فصل منطقي" تحت سيطرة السلطات الإسرائيلية ورقابتها.
- ج- تُحدّد أنواع المعابر ويقلّص دخول الحمولات غير المعبأة أو المغلفة.
- د- تعتبر منطقة خط التماس أو أجزاء منها "منطقة عسكرية مغلقة".
- هـ- تُجعل تعليمات فتح النار أكثر تشدداً.

الشرطة

• الخطة التي قدمتها الشرطة إلى اللجنة:

* خطة إعادة الانتشار في الضفة الغربية. (المترجم)

أ- إقامة معابر أو نقاط تفتيش على طول منطقة خط التماس، مع تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

١) معبر سيارات ومشاة للسكان الإسرائيليين فقط.

٢) معبر سيارات ومشاة للسكان الإسرائيليين والفلسطينيين.

٣) معبر مختلط للسيارات والمشاة والبضائع.

ب- تقسيم منطقة خط التماس إلى قطاعات عمل بناء على التحليل العملي والجغرافي - وتفعيل نظام أمن جار يشتمل على: دوريات محمولة، نقاط مراقبة، حيوانات، نظام جوي، ألغام، نصب كمائن وتنفيذ نشاط تكتي مبادر على طول منطقة خط التماس، لتحديد أماكن الذين يدخلون من دون تصريح والتعرف إلى هوياتهم، واعتراضهم.

ج- استخدام وسائل تكنولوجية لاكتشاف الوسائل التخريبية وتحديد أماكن وجودها.

د- تعزيز مخافر الشرطة على طول منطقة خط التماس بهدف تطوير القدرة على التعاطي مع كل ما ينجم عن إعادة الانتشار، وزيادة الوجود في القرى والتجمعات العربية على طول منطقة خط التماس.

هـ- القيام بنشاط عملياتي، ونشر بنية تحتية استخبارية.

و- القيام بأعمال بنية تحتية. وتغيير مسار "الخط الأخضر" في أماكن لخدمة الحاجات العملياتيّة، وإقامة سياج فاصل في عدد من الأماكن على طول "منطقة خط التماس"، حيث الوقت والمدى المتاحان للرد قصيران بصفة خاصة.

ز- وضع حواجز مادية على جميع المحاور التي لن يُقام فيها معابر تحت الرقابة، والقيام بأعمال هندسية لسدّ الطرق الرملية الرئيسية التي تستطيع السيارات عبورها.

ح- تبلغ التكلفة الإجمالية لخطة الشرطة الإسرائيلية: ٤٠٠ مليون شيكل - تكلفة لمرة واحدة، و٢٢٧ مليون شيكل - تكلفة جارية في العام الواحد (من دون القدس).

• القدس

أ- تعزيز وجود ونشاط الشرطة بين القدس والأحياء الواقعة خارجها.

ب- سد معظم طرق الوصول من الضفة الغربية إلى المدينة بوسائل مادية. ويتم مرور السيارات من منطقة الضفة عبر عدد محدود من المعابر (الرام، غيلو، زعايم [؟]، راس العمود وراموت).

ج- سيكون مكان نصب الحواجز ضمن الحدود البلدية للقدس، إلّا إذا وجدت ضرورة عملياتيّة تحتمّ نصب حواجز داخل يهودا والسامرة.

د- وضع ترتيبات خاصة، أو إصدار تصاريح دخول دائمة للفلسطينيين الذين يعيشون في يهودا والسامرة ويعملون في القدس. ويجب في المقابل، دراسة الوسائل الكفيلة بتحديد دخولهم إلى المدينة إذا كان دخولهم إلى المدينة يشكل خطراً أمنياً.

هـ- تمكين سكان المناطق من الوصول إلى الأماكن المقدسة عبر محاور محددة داخل المدينة أو بواسطة سفريات خاصة.

و- وضع عقوبة (وإعلان العقوبة) على الإقامة غير القانونية في القدس.

ز- تشديد القيود المفروضة على هجرة الفلسطينيين إلى القدس، ودراسة إمكان إخراج متدرج للقاطنين

الدائمين في المدينة بصورة غير قانونية.

توصيات اللجنة

الإغلاق: إن دراسة جملة التوصيات والخطط التي عرضت على اللجنة أوصلتها إلى استنتاج مفاده أن الحل

الأمثل من وجهة نظر أمنية لتقليص إمكان تنفيذ اعتداءات في أراضي دولة إسرائيل هو فرض إغلاق. لكن اللجنة تعتقد أنه على الرغم من الميزة الأمنية الواضحة التي يتمتع فرض الإغلاق بها، وعلى الرغم من تكلفته المنخفضة، فإنه لا يبدو من الممكن عملياً في الشروط الراهنة فرض إغلاق كامل لفترة طويلة جداً من الزمن، وتوصي به كحل صام وأنّي.

بعد أن درس الفريق خطة وتوصيات مختلف الأطراف، وعندما اتضح أن الخطط العملية التي عرضتها

الشرطة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي متشابهة جداً، فإنه بلور خطة متكاملة تشكل مزجاً للاقتراحين. إن للخطة التي بلورها الجيش الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية ميزات عملية وقانونية واقتصادية:

(١) تقوم الخطة على أساس "منطقة فاصلة"، يقيم معظمها في مناطق يهودا والسامرة وتعلن منطقة عسكرية مغلقة.

(٢) إقامة معابر منظمة تحت مسؤولية الشرطة، يمكنها أن تستوعب وتفحص وتصادق على دخول الأشخاص

والسيارات والسلع، مع الحفاظ على مستوى أمني بحسب ما يُحدّد.

(٣) بين المعابر، تُنفذ تحت مسؤولية الجيش الإسرائيلي أعمال أمن جار تشتمل على وسائل، ووضع عوائق وسد

المعابر غير القانونية.

(٤) لا يُبنى السياج الأمني إلا في مناطق لا وسيلة بديلة فيها لتأمين منطقة خط التماس.

(٥) يترافق النشاط مع تشديد سياسة العقوبات والتشدد في فرضها.

(٦) زيادة وتوثيق التنسيق بين الجيش الإسرائيلي والشرطة على طول المنطقة وفي المناطق المحاذية لها.

(٧) يجب تطوير القدرات الاستخباراتية التي تخدم أهداف الخطة، مع تأكيد الحرب ضد الإرهاب، من خلال

تعزيز عناصر الاستخبارات والتحقيق (جهاز الشين بيت والشرطة الإسرائيلية) في المعابر وفي المنطقة.

(٨) ينبغي تعزيز وتكثيف الشبكة الوقائية والإحباطية.

تفصيل الخطة

١- المعابر:

أ- تُنقل المعابر، كحل متفق عليه وحيوي، إلى مسؤولية الشرطة الإسرائيلية.

ب- يتم تحسين الوضع الراهن في المعابر.

٢- النشاط بين المعابر:

- أ- يقوم النشاط على أساس دوريات ونقاط مراقبة ونشاط جوي وقوات لتحديد مكان عابري المنطقة.
- ب- وضع عوائق - سدّ محاور لمنع الدخول، صيانة وحراسة وسائل للدفع، وكذلك وضع سياج في الأماكن الحيوية من وجهة النظر الأمنية.
- ج- الردع من خلال سن قوانين وعقوبات شديدة، بما في ذلك إلقاء المسؤولية على عاتق الناقلين والمشغلين والمبنيين، بالإضافة إلى الداخلين بصورة غير قانونية.

٣- القدس:

- أ- لن يكون ثمة أي فصل في داخل الحدود البلدية للقدس.
- ب- تُعامل القدس في كل شيء على أنها المدينة الموحدة بحدودها البلدية كما تحددت في القانون.
- ج- إن الرد المقترح لتعزيز الأمن في القدس هو مقبول من الجيش الإسرائيلي والشين بيت، ويتحقق بواسطة تعزيز وجود الشرطة في المدينة.
- د- تُسدّ مادياً معظم طرق الوصول الفرعية والمرتجلة المؤدية من يهودا والسامرة إلى القدس، ويُحرس مكان سدّها.
- هـ- تحدد ستة معابر على مداخل القدس، على الحدود البلدية للمدينة، وتدار المعابر تحت مسؤولية الشرطة.
- و- يتم تعزيز وجود الشرطة ونشاطها في جميع أنحاء المدينة من أجل زيادة الأمن، ومنع الإقامة فيها بصورة غير قانونية، والتحري عن المقيمين فيها خلافاً للقانون.
- ز- تشديد قيود الدخول إلى القدس والهجرة إليها، والتشدد في فرضها.
- وتوصي اللجنة بأن يصادق على الخطة التكاملية كما عُرضت في هذه الوثيقة وكما هي مفصلة في ملاحظتها، في نصها الحالي.
- قُلّصت تكاليف الخطة المقترحة عمّا كان عليه حساب التكلفة الذي قدمته أطراف خبيرة بالموضوع - الشرطة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي. وستبلغ التكلفة لمرة واحدة ٥٨٧ مليون شيكل (يهودا والسامرة من دون القدس).
 - يمكن تنفيذ الخطة بحسب جدول زمني يجب أن يبدأ بالخطوات التالية: إصدار أوامر بشأن ترتيبات الدخول إلى القدس، إغلاق المعابر المرتجلة، تحديد معابر الدخول ونقل المسؤولية عنها، بما فيها الموارد، إلى الشرطة الإسرائيلية.
 - في المرحلة الفورية، سيكون معبر "إيرز" بمثابة نموذج للمعابر التي ستبنى مستقبلاً على طول المنطقة. وينقل المعبر إلى مسؤولية الشرطة الإسرائيلية. ويتم تحسين مستوى التفتيش الأمني للسلع والسيارات.